

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

تخضع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك التجاري الدولي ش.م.ع («البنك») للعملاء من المؤسسات لهذه الشروط والأحكام («الشروط»). ويجب قراءة هذه الشروط بالإضافة إلى الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية.

## 1. تعريف المصطلحات

**إجراء الوصول:** إجراء الوصول المنصوص عليه في الفقرة 1,7 أدناه.

**الحساب (الحسابات):** وتشمل أي حساب (حسابات) يمتلكها صاحب الحساب أو أي حساب (حسابات) جديدة يقوم صاحب الحساب بإنشائها لدى البنك من وقت لآخر، والتي يتاح الوصول إليها عن طريق الخدمات. **صاحب الحساب:** الكيان القانوني الذي يمتلك الحساب لدى البنك والذي أبرم عقداً معه بغرض الحصول على الخدمات.

**الدرهم الإماراتي:** العملة القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

**إجراء المصادقة:** إجراء يتخذه البنك، وقد يغيره من حين لآخر، للتحقق من هوية الأشخاص الذين يستخدمون أو يتمتعون بالوصول إلى الخدمات من خلال إجراء الوصول وتنفيذ أو التصريح بأي معاملات تتعلق بالحساب (الحسابات).

**المفوضون بالتوقيع:** الشخص / الأشخاص المُعينين من قبل صاحب الحساب، ولديهم صلاحية تعيين مستخدمي الخدمات.

**البنك:** البنك التجاري الدولي ش.م.ع.، وهو شركة مساهمة عامة تأسست بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل (ما لم يقتض السياق خلاف ذلك) فروعها وخلفائه القانونيين في الملكية أو من ينوبون عنه.

**يوم العمل:** أي يوم تكون فيها البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة مفتوحة لمزاولة الأعمال، باستثناء يومي السبت والاحد وأيام العطل الرسمية المعلنة.

**ساعات العمل:** ساعات أي يوم عمل تكون خلالها البنوك بشكل عام مفتوحة لمزاولة الأعمال.

**معرف الشركة:** رقم التعريف الفريد الذي يحدد صاحب الحساب.

**نموذج إعداد العميل:** نموذج الإعداد (وتشكل هذه الشروط جزءاً منه) الذي يمكن المفوض بالتوقيع، نيابةً عن صاحب الحساب، من تعيين وتحديد السلطة والمسؤولية الممنوحة للمستخدمين، وتحديد حدود ومستوى سلطتهم لإدارة الحساب (الحسابات) وفقاً للتفويض الممنوح مع البنك.

**التعليمات:** طلب أو تعليمات يرسلها المفوض بالتوقيع أو المستخدم إلى البنك لإجراء المعاملات أو للاستفادة من الخدمات الأخرى.

**موقع الإنترنت:** الموقع الذي تم إنشاؤه و/ أو تشغيله و/ أو يدار من قبل البنك أو نيابةً عنه، لتسهيل تقديم الخدمات إلى صاحب الحساب (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، موقع البنك الإلكتروني).

**الخسارة:** أي وجميع المطالبات والمبالغ والمتطلبات والأعطال والخسائر والأضرار والتكاليف والرسوم والنفقات أيأ كانت طبيعتها، أو كانت تبعية، متوقعة أو غير متوقعة، مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك النفقات القانونية.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

**التفويض:** يعني تعليمات تشغيل الحساب التي تحدد هوية المفوضين بالتوقيع والمستخدم (المستخدمين) المفوضين من قبل صاحب الحساب لتنفيذ وتفويض المعاملات والاستفادة من الخدمات المطبقة على الحسابات نيابة عن صاحب الحساب.

**تغيير التفويض:** طلب إضافة أو حذف أو استبدال أي شخص تم تعيينه كمفوض بالتوقيع أو مستخدم (مستخدمين) للخدمات، أو أي تعديل أو تغيير أو مراجعة لنطاق أو مدى أو حد السلطة الممنوحة لأي شخص مفوض بالتوقيع أو للمستخدم (المستخدمين) من قبل صاحب الحساب.

**وقت توقف الدفعات:** مواعيد توقف الدفعات التي يخطر البنك صاحب الحساب بها، والتي سيتم بعدها معالجة جميع التحويلات المالية المحلية والدولية في يوم العمل التالي، مع المراعاة قدر الإمكان أن يكون أيضاً يوم عمل في بلد المستفيد النهائي.

**رقم التعريف الشخصي:** رقم مكون من 6 أرقام، يتم إنشاؤه بواسطة المستخدمين لاستخدامه في كل عملية تسجيل دخول إلى الخدمة.

**المنصة:** موقع الإنترنت و/ أو أي تطبيقات مصرفية عبر الإنترنت قد يوفرها البنك (بما في ذلك تطبيقات الهاتف المحمول).

**اللوائح التنظيمية:** وتشمل أي قوانين ولوائح تنظيمية، بما في ذلك اللوائح الدولية وكذلك لوائح البلدان الأخرى التي تنطبق على عمليات البنك التشغيلية.

**الخدمات:** وهي الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات التي يوفرها البنك من خلال المنصة والتسهيلات التي تعتمد المعدات الإلكترونية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وعبر الهاتف المحمول لتمكين الاستلام الإلكتروني والمدفوعات ونقل المعلومات والتعليمات.

**معدات الخدمات:** أي عنصر (عناصر) و/ أو معدات يقدمها البنك (سواء لمرة واحدة أو بشكل دوري) إلى صاحب الحساب، بما يخدم أغراض الوصول إلى الخدمات والاستفادة منها.

**جهاز ترميز الحماية:** جهاز إلكتروني صغير يقدمه البنك للمستخدمين، ويقوم بتوليد مجموعة متغيرة من الأرقام العشوائية لتمكين المستخدمين من الوصول إلى الخدمات أو الاستفادة منها.

**رقم التعريف الشخصي لجهاز ترميز الحماية:** أرقام عشوائية متغيرة من ست خانات، يتعين على المستخدمين إدخالها للوصول إلى الخدمات و/ أو تفويض التعليمات.

**دولة الإمارات:** تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

**المستخدم (المستخدمون):** الشخص الذي يمكنه استخدام الخدمات، بما في ذلك الشخص الذي يقوم بالمعاملات ومفوض بإجرائها وأي شخص يتم تعيينه على هذا النحو في تاريخ لاحق. ويجب أن يكون لكل مستخدم معرف ورقم تعريف شخصي ورقم تعريف شخصي لجهاز ترميز الحماية تكون مميزة وخاصة به من أجل الوصول إلى الخدمات. ويجب أن يكون كل مستخدم مفوضاً من قبل المفوض (المفوضين) بالتوقيع، وقدرته على أداء المهام والوصول إلى الحسابات مقيدة بأذونات المستخدم والحساب، وإمكانية وصوله إلى الخدمة مقيدة بإجراءات الوصول. ويجب على المستخدمين الامتثال لإجراءات المصادقة التي يجريها البنك للخدمات.

**معرف المستخدم:** رمز تعريف الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (الأبجدية الرقمية) يخصصه البنك للمستخدم (المستخدمين) لأغراض التعريف فيما يتعلق بطلب الخدمات من قبل هذا الشخص (الأشخاص)، بما في ذلك عند تسجيل الدخول لطلب الخدمات عبر إجراء الوصول.

**2. قبول الشروط**

1,2 من خلال التوقيع على نموذج إعداد العميل و/ أو استخدام الخدمات، يُعتبر صاحب الحساب أنه قد فهم ووافق على هذه الشروط وأي شروط وأحكام أخرى معمول بها يفرضها البنك من وقت لآخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

2,2 سيضمن صاحب الحساب في جميع الأوقات، أن جميع المستخدمين والمفوضين بالتوقيع قد قرأوا وفهموا ووافقوا على الامتثال لشروط استخدام الخدمات.

**3. استخدام الخدمات****1.3 التصرف حسب التعليمات**

(أ) يطلب صاحب الحساب من البنك ويفوضه بما يلي:

1. الكشف عن معلومات الحساب وأي تفاصيل أخرى متاحة عبر الخدمات لأي مستخدم ومفوض بالتوقيع؛

2. الاعتماد والتصرف بحسب جميع تعليمات المفوض بالتوقيع و/ أو المستخدمين، بما في ذلك تعليمات تغيير التفويض المقدمة في أي وقت بخصوص الحسابات؛

3. الخصم من أي حساب المبالغ التي دفعها البنك أو تكبدها لتنفيذ أي تعليمات.

4. إصدار أدوات/ وثائق مالية أو غير مالية لطرف ثالث معين نيابة عن صاحب الحساب المستفيد من الخدمات.

(ب) يوافق صاحب الحساب على أنه يمكن للبنك الاعتماد على أي تعليمات والتصرف بناءً عليها لخصم الأموال المتاحة من أي حساب ما لم يتلق البنك إشعاراً من المفوضين بالتوقيع و/ أو صاحب الحساب وفقاً للفقرتين 3,4 أو 3,8 (ب)، بالصيغة الواردة ضمناً وبالسبل التي قد يراها البنك مُرضية، لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تلقي مثل هذه التعليمات والتصرف بناءً عليها وتنفيذها.

(ج) لن يقبل البنك أي تعليمات فيما يخص الخدمات ما لم تكن صادرة باستخدام إجراء الوصول. كما لن يكون البنك ملزماً بإجراء أي تحقيقات أخرى للتأكد من صحة التعليمات.

(د) يحدد البنك حسب تقديره الترتيب أو الأولوية التي تسوى بها المدفوعات فيما يتعلق بالتعليمات المستلمة في نفس اليوم.

(هـ) سيبذل البنك كل الجهود المعقولة في سبيل تسوية أي تعليمات يطلبها المفوضون بالتوقيع، حيثما أمكن ذلك، بشرط ألا يكون البنك مسؤولاً عن أي فشل في الامتثال لهذه التعليمات.

(و) لا يعتبر البنك مسؤولاً عن تخلف أي طرف ثالث أو تأخيرات عند تنفيذ التعليمات الصادرة عن صاحب الحساب.

(ز) يتحمل صاحب الحساب مسؤولية التأكد من أن المستخدمين يتحققون من دقة التعليمات واكتمالها، وأن البنك غير مسؤول عن التصرف بناءً على تعليمات غير دقيقة وغير كاملة. ويحق للبنك رفض التصرف بناءً على التعليمات أو تنفيذها عندما تكون غامضة أو غير متوافقة مع أي تعليمات أخرى موجهة للبنك، حتى يتلقى تعليمات جديدة بالشكل أو الطريقة التي يطلبها أو يقبلها.

**2,3 تأخير أو رفض التصرف بناءً على التعليمات وعدم توفر الخدمات**

- (أ) يحق للبنك رفض التصرف بناءً على تعليمات إذا تجاوزت المعاملة القيمة المحددة أو أي حد آخر، أو إذا علم البنك أو اشتبه في وجود خرق أمني. وسيتم إخطار صاحب الحساب بأي تغييرات تطرأ على هذه الحدود عند حدوثها.
- (ب) يوافق صاحب الحساب على أنه يحق للبنك تأخير التصرف وفق التعليمات أو قد يطلب معلومات إضافية من صاحب الحساب أو المفوضين بالتوقيع أو المستخدمين قبل تنفيذ التعليمات.
- (ج) يحق للبنك (ولكن ليس ملزماً بذلك) تعليق أي خدمة مقدمة إلى صاحب الحساب دون إشعار، حيث يرى البنك أنه من الضروري أو من المستحسن القيام بذلك مراعاةً لأنظمة وعمليات البنك والظروف الأخرى السائدة في ذلك الوقت، وعليه لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة تنشأ عن أي تأخير من جانبه في التصرف بناءً على أي تعليمات أو تنفيذها.
- (د) سيبذل البنك كافة الجهود المعقولة لإبلاغ المستخدمين في حال تأخير أي من الخدمات أو أي جزء منها دون مبرر.

**3,3 توقيت معالجة التعليمات**

- قد تستغرق بعض التعليمات وقتاً للمعالجة من وقت لآخر (على سبيل المثال، نتيجة للصيانة الروتينية التي يتم إجراؤها) وقد لا يتم تنفيذ أحد التعليمات في وقت واحد مع تعليمات أخرى يصدرها المستخدم. وإذا أصدر المستخدمون تعليمات للبنك:
- (أ) لإجراء دفعة من حساب في يوم عمل ولكن بعد وقت توقف الدفعات، فستتم معالجتها في يوم العمل التالي؛
- (ب) لإجراء تحويل بالدرهم الإماراتي إلى أي حساب خارج البنك سواء بعد وقت توقف الدفعات أو في أي يوم ليس بيوم عمل، فلن يتم التحويل حتى يوم العمل التالي؛ و
- (ج) لتفعيل تحويل عملة (غير الدرهم الإماراتي) إلى حساب لدى أي بنك آخر بعد وقت توقف الدفعات، فسيتم إجراؤها في اليوم التالي بحيث يكون يوم عمل في (1) دولة الإمارات العربية المتحدة، (2) بلد حساب المستفيد، و(3) المركز المالي للعملة ذات الصلة.

**4. المفوضون بالتوقيع**

- 1,4 يجب أن تتوافق التعليمات المستلمة والتعيينات التي أجراها المفوضون بالتوقيع مع تعليمات تشغيل الحساب (بما في ذلك التفويض) التي تحدد عدد المستخدمين المعيّنين للاستفادة من الخدمات، وهوية المفوضين بالمعاملة، وما إذا كان بإمكان المفوض / المفوضين بالتوقيع تعيين أي حدود مالية على المعاملات التي تتم باستخدام الخدمات.

**2,4 لن يكون البنك ملزماً بأي شكل بتنفيذ أو بالتصرف بناءً على أي تغيير في الصلاحيات:**

- (أ) ما لم يتم تقديم إشعار خطي بتغيير التفويض إلى البنك وبالشكل الذي يحدده البنك أو يقبله ووفقاً لإجراءاته التشغيلية؛
- (ب) ما لم يقتنع البنك بأن صاحب الحساب قد قام بتغيير التفويض على النحو الواجب؛

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

ج) إلى أن، في حال وبعد اقتناع البنك بأن صاحب الحساب صرح بتغيير التفويض على النحو الواجب، ينقضي الوقت الذي يحتاجه البنك بشكل معقول (مع مراعاة جميع الظروف السائدة آنذاك) ليتمكن من اتخاذ الإجراء المناسب للعمل بناءً على وتنفيذ تغيير التفويض.

3,4 يجب على المفوضين بالتوقيع إخطار البنك، في غضون ثلاثة (3) أيام عمل بأي قرار أو تعديل أو وثيقة صادرة عن صاحب الحساب والتي: (1) تفوض أي مفوض بالتوقيع أو مستخدم (مستخدمين) باتخاذ أي إجراء أو الدخول في أي اتفاقية نيابة عن صاحب الحساب أو (2) تمنح أي سلطة لأي مفوضين بالتوقيع أو مستخدم (مستخدمين) للتصرف نيابة عن صاحب الحساب. ويحق للبنك أن يفترض أن هذه السلطة قد مُنحت لهؤلاء المفوضين بالتوقيع أو المستخدم (المستخدمين) ولم يتم إلغاؤها من قبل صاحب الحساب حتى يقوم بتقديم إشعار خطي إلى البنك بذلك.

4.4 سيوضح المفوضون بالتوقيع التفويض في نموذج إعداد العميل. وفي حال وجود أي تعارض في تفاصيل المستخدم (المستخدمين) الواردة في التفويض وفي نموذج إعداد العميل، فإن التفاصيل الواردة في التفويض تكون لها الأسبقية.

**5. المسؤوليات العامة المترتبة على صاحب الحساب**

1,5 يتحمل صاحب الحساب وحده مسؤولية:

- أ) إبقاء قائمة المفوضين بالتوقيع محدثة، وإبلاغ البنك بتحديثاتها وبأي تغيير محتمل في التفويض.
- ب) الحصول على وصيانة أي معدات لازمة لاستمرار وصول المستخدم إلى الخدمات واستفادته منها (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معدات الخدمات)، والحفاظ على تدابير مكافحة الفيروسات والأمان، بما في ذلك الحماية الكافية والنسخ الاحتياطي للبيانات و/ أو المعدات واتخاذ الاحتياطات المعقولة لمسح وحماية أنظمة وتطبيقات الحاسوب الداخلية من أي فيروسات حاسوبية أو غيرها من الخصائص المدمرة؛
- ج) الامتثال للشروط عند تشغيل الحساب (الحسابات)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إجراءات المصادقة و/ أو متطلبات التفويض؛
- د) الإجراءات التي يتخذها المستخدم (المستخدمون) بما في ذلك تقييد استخدام الخدمات والوصول إليها على هذا المستخدم (المستخدمين) وأي واجبات و/ أو التزامات أمنية وتعهدات عامة فيما يتعلق باستخدام الخدمات المنصوص عليها في هذه الشروط؛
- هـ) دقة جميع المعلومات المرسلة إلى أنظمة البنك من قبل المستخدم (المستخدمين)؛
- و) الاستفادة من الخدمات بحسب توجيهات البنك؛
- ز) في حال ترك أي مستخدم للعمل أو إلغاء تفويضه باستخدام الخدمات من قبل صاحب الحساب، فيتوجب ما يلي:

1. إخطار البنك خطياً على الفور عند استقالة أي مستخدم (مستخدمين) أو في حال إلغاء تفويضه باستخدام الخدمات من قبل صاحب الحساب، وذلك لضمان إلغاء صلاحياته وتحديث إجراءات المصادقة فيما يتعلق بذلك المستخدم؛ و

2. الحصول على جهاز ترميز الحماية من هذا المستخدم (المستخدمين) وإعادته إلى البنك بحسب الأصول.

ح) التحقق من سجلات وكشوف الحساب بدقة عند الاستلام؛

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

- (ط) التحقق وتأكيد أن المعاملات تتم على النحو المطلوب فيما يتعلق بالمعاملات المؤرخة مستقبلاً والمعاملات المتكررة، وإبلاغ البنك على الفور بأي اختلافات؛
- (ي) ضمان عدم تدخل المستخدم (المستخدمين) في معدات الخدمات أو إتلافها (أو محاولة التدخل فيها أو إتلافها)؛
- (ك) إخطار البنك على الفور في حالة فقدان أو سرقة أي من معدات الخدمات، أو إذا علم أو اشتبه في أن طرفاً ثالثاً غير مصرح له قد استخدم أو بحوزته معدات الخدمات؛
- (ل) مراقبة استخدام معدات الخدمات والتأكد من عدم وصول أي شخص غير مصرح له إليها أو استخدامها؛
- (م) ضمان عدم إجراء أي تعديل على معدات الخدمات دون موافقة خطية مسبقة من البنك؛ و
- (ن) ضمان أن المستخدم (المستخدمين) فقط يمكنه استخدام معدات الخدمات وإصدار التعليمات.

## 6. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

- 1,6 يجوز للبنك السماح للمستخدمين باستخدام أي خدمات قابلة للتطبيق من خلال تطبيقات الهاتف المحمول («تطبيق الهاتف المحمول») ومنحهم ترخيصاً غير حصري لاستخدام تطبيق الهاتف المحمول من أجل الوصول إلى الخدمات فقط.
- 2,6 يتوفر تطبيق الهاتف المحمول للهواتف المحمولة والأجهزة المماثلة المتصلة بالإنترنت التي تليها المواصفات والإعدادات التي يحددها البنك. ويتعين على المستخدمين الحصول على هاتف محمول واتصال إنترنت يلبين متطلبات البنك على نفقتهم الخاصة.
- 3,6 يتعين على المستخدمين تقديم طلب إلى البنك لاستخدام تطبيق الهاتف المحمول، سواء عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو بأي طريقة أخرى يحددها البنك. ويجوز للبنك تغيير تصميم وشكل وصياغة تطبيق الهاتف المحمول أو الشاشات، ولا سيما تلك التي يتوفر تطبيق الهاتف المحمول عليها.
- 4,6 تعتبر أي معاملة يتم تنفيذها عن طريق تطبيق الهاتف المحمول من خلال معرف الشركة صادرة من المستخدم في حال كانت كلمة مرور تسجيل الدخول المقدمة صحيحة.
- 5,6 يتوفر تطبيق الهاتف المحمول للمستخدمين فقط أثناء تواجدهم ضمن نطاق خدمة الشبكة الخلوية أو شبكة الهاتف المحمول لمزود خدمة شبكة خلوية أو شبكة هواتف محمول معينة يقدم خدماته للمستخدمين. ولن يتحمل البنك مسؤولية عدم قدرة المستخدم (المستخدمين) على استخدام تطبيق الهاتف المحمول في حال كانوا خارج نطاق خدمة الشبكة المذكورة.
- 6,6 يوافق صاحب الحساب على أن يدفع للبنك وأي من مزودي خدمات الاتصالات من طرف ثالث جميع الضرائب والرسوم المطبقة فيما يتعلق باستخدام تطبيق الهاتف المحمول، ويحق للبنك أن يخضع من الحساب أي معدلات أو رسوم غير مدفوعة.
- 7,6 تعتمد تطبيقات الهاتف المحمول على البنية التحتية وإمكانية الاتصال والخدمات التي يقدمها مزودو الخدمة الذين يحددهم البنك أو المستخدم. ولذلك، يوافق صاحب الحساب على أن توقيت ودقة و/أو سهولة قراءة التنبيهات الإلكترونية يعتمد بشكل جزئي على مزودي الخدمة من طرف ثالث المذكورين. ولن يتحمل البنك مسؤولية عدم تسليم التنبيهات الإلكترونية أو التأخير في تسليمها أو وجود خطأ في مضمونها أو فقدانها أو تحويلها في حال كان ذلك بسبب خطأ من مزودي الخدمة المذكورين.

**7. إجراءات الوصول والواجبات الأمنية والتقنية****1,7 إجراءات الوصول**

أ- يضع البنك وينفذ من وقت لآخر إجراءات تُمكن المستخدم (المستخدمين) من الوصول إلى الخدمات واستخدامها بما يناسب اختيارهم وبحسب الأذونات التي يحددها المفوضون بالتوقيع من أجل:

- (1) الحصول على أو الاستفادة من أي خدمة يقدمها البنك أو يوفرها من خلال الخدمات؛
- (2) الوصول إلى المعلومات وعرضها والحصول عليها وفق توجيهات البنك (سواء كانت تتعلق بحساب أو غير ذلك)؛ و
- (3) مباشرة أو تفويض أو تطبيق أو تنفيذ و/أو إرسال أي تعليمات أو اتصالات أخرى إلى البنك، وفق هذه الشروط والأحكام («إجراء الوصول»).

ب- يتضمن إجراء الوصول خطوات التعريف التالية:

- (1) يجب إدخال مُعرّف الشركة كمعلومة التعريف الأولى.
  - (2) يجب إدخال مُعرّف المستخدم الفريد (ضمن الشركة) كمعلومة التعريف الثانية.
  - (3) يتعين على المستخدم إنشاء رقم التعريف الشخصي الخاص به، وإدخاله على أنه معلومة التعريف الثالثة؛ (يجب أن يتذكر المستخدمون رقم التعريف الشخصي الخاص بهم من أجل تسجيل الدخول لاحقاً).
  - (4) إدخال الرمز العشوائي الذي يُنشئه جهاز ترميز الحماية المقدم للمستخدمين المعنيين على أنه معلومة التعريف الرابعة.
  - (5) يقدم البنك جهاز ترميز حماية منفصل لكل مستخدم، حيث يقوم المستخدم بإدخال رمز تعريفه الشخصي الأولي.
  - (6) يحق لكل مستخدم الوصول إلى الخدمات عبر تسجيل الدخول إلى الخدمات عن طريق:
- الوصول إلى المعلومات وعرضها والحصول عليها حسبما يسمح البنك بذلك (سواء كانت تتعلق بحساب أو غير ذلك).

- مباشرة تنفيذ أو إرسال أي تعليمات إلى البنك، ولكن دون تفعيلها.

- قيام كل مفوض بالمعاملات بتفعيل أو تنفيذ أو إرسال أي تعليمات تؤكد قبوله تفعيل التعليمات عن طريق إدخال رمز التعريف الشخصي لجهاز ترميز الحماية المقدم للمستخدمين المعنيين.

**2,7 أجهزة ترميز الحماية**

أ- يلتزم البنك بإصدار جهاز ترميز حماية شخصي واحد (1) لكل ملف معلومات عميل لكل مستخدم لتمكينه من الاستفادة من الخدمات. ويتم تحديد عدد أجهزة ترميز الحماية التي يتم إصدارها لكل شركة وفقاً لسياسة البنك.

ب- يبقى البنك دوماً المالك الوحيد لجهاز ترميز الحماية، وفي حال طلب المستخدم استبدال أجهزة ترميز الحماية الخاصة به، يجوز للبنك فرض رسوم إضافية على كل جهاز يتم استبداله.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

- ج- يتعين على المستخدم (المستخدمين) الاحتفاظ بجهاز ترميز الحماية في مكان آمن دوماً، ولا يجوز تقديمه أبداً إلى أي طرف ثالث غير مصرح له، أو تمريره من مستخدم إلى آخر.
- د- يجوز للبنك إلغاء مُعرّف أي مستخدم و/أو رقم تعريفه الشخصي و/أو جهاز ترميز الحماية الخاص به في أي وقت ودون إشعاره مسبقاً بذلك، وذلك في حال اعتقد أنه يتم إساءة استخدامها، أو في حال حدوث أي خرق أمني أو استخدام غير مصرح به للخدمات.
- هـ- يلتزم صاحب الحساب بأن يعيد إلى البنك أي جهاز ترميز حماية يقدمه له أو إلى أي مستخدم (1) في حال طلب البنك ذلك، أو (2) بمجرد التوقف عن الاحتفاظ أو تشغيل أي حساب لدى البنك، أو (3) عند إنهاء الخدمات.
- و- سيبدل البنك كل الجهود المعقولة للتأكد من أن أجهزة ترميز الحماية المقدمة للمستخدم (المستخدمين) ستعمل حسب الضرورة للسماح لهم بالوصول إلى الخدمات، ووافق صاحب الحساب و/أو المستخدم (المستخدمون) المعني على إخطار البنك فوراً في حال عدم عمل أي جهاز ترميز حماية بشكل صحيح.
- ز- لا يتحمل البنك أي مسؤولية من أي نوع عن خرق أي شرط ضمني فيما يتعلق بجودة أي جهاز ترميز حماية أو جدواه تجارياً أو ملاءمته.

## 3,7 مسؤوليات صاحب الحساب الأمنية والتقنية

أ- يتحمل صاحب الحساب وحده مسؤولية ضمان أن جميع المستخدمين:

- 1) لا يتدخلون أو يلحقون الضرر (أو يحاولون التدخل أو إلحاق الضرر) بأي معرف مستخدم، أو رقم تعريف شخصي، أو جهاز ترميز حماية أو أي بيانات/برمجيات مرتبطة بالخدمات.
  - 2) يحتفظون دوماً بمعرف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي و/أو جهاز ترميز الحماية آمناً وسرياً، ويتخذون الخطوات اللازمة لمنع استخدامها بطريقة غير مصرح بها، وعلى وجه التحديد، يتعين على المستخدم:
- عدم كتابة مُعرّف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي أو تسجيلهما بأي شكل من الأشكال بطريقة يمكن أن يفهمها أي طرف ثالث، وعدم تسجيل مُعرّف المستخدم ورقم التعريف الشخصي معاً.
  - عدم الاحتفاظ أبداً بجهاز ترميز الحماية الخاص بهم مع أي سجلات لمُعرّف المستخدم أو رقم التعريف الشخصي الخاص بهم.
  - عدم الإفصاح أبداً عن مُعرّف المستخدم أو رقم التعريف الشخصي الخاص بهم لأي طرف ثالث، بما في ذلك موظفي البنك و/أو أي مستخدم (مستخدمين) آخر أو موظفي صاحب الحساب.
  - عدم مشاركة أو إعطاء جهاز ترميز الحماية لأي طرف ثالث، بما في ذلك، موظفي البنك و/أو مستخدم (مستخدمين) آخر أو موظفي صاحب الحساب.
  - عدم الرد على رسائل البريد الإلكتروني التي تطلب معلومات أمان. إذ لا يستخدم البنك البريد الإلكتروني لإبلاغ أو طلب معلومات ذات طبيعة حساسة، مثل معرفات المستخدم، أو أرقام التعريف الشخصي، أو تأكيد التفاصيل الشخصية.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

ب- يتحمل صاحب الحساب وحده مسؤولية إخطار البنك على الفور في حال (1) ضياع أو سرقة مُعرّف المستخدم، أو رقم التعريف الشخصي، أو جهاز ترميز الحماية، أو أي عنصر حماية آخر يُستخدم لأجل إجراءات الوصول؛ أو (2) إذا علم المستخدم أو شك بأن شخصاً آخر يعرف مُعرّف المستخدم أو رقم التعريف الشخصي الخاص به، أو استحوذ على جهاز ترميز الحماية الخاص به، أو استخدم الخدمات بشكل غير مصرح به. وحينها، يقوم البنك بإلغاء مُعرّف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي الخاص بالمستخدم ويرتب لتبديلها.

## 4,7 التعهدات العامة

أ- يتعهد صاحب الحساب أيضاً بـ:

- (1) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعافي من الكوارث، بما في ذلك تخزين البيانات المسجلة في الخدمات خارج الموقع.
- (2) عدم نشر الخدمات أو الكشف عنها أو إتاحتها بشكل آخر لأي شخص غير المستخدم (المستخدمين).
- (3) عدم استخدام أي مواد و/أو معلومات تتعلق بالخدمات أو الكشف عنها لغير غرض الوصول إلى الخدمات واستخدامها.
- (4) الرد على الفور على جميع الاستفسارات والمراسلات الواردة من البنك فيما يتعلق بالخدمات أو أي معاملة متأثرة أو خدمة مقدمة من خلال الخدمات.
- (5) السماح لمدققي البنك وأي موظفين مفوضين بفحص السجلات والاحتفاظ بها و/أو نسخ البيانات لغرض التحقق من أو تنفيذ المدفوعات من الحسابات وإليها.
- (6) إخطار البنك على الفور أو، إذا كان خارج ساعات العمل، بمجرد أن يفتح في يوم العمل التالي بـ:
  - أي إشكالات أو أخطاء أو تناقضات تتعلق باستخدام الخدمات، بما في ذلك أي خطأ في أي معاملة تتم باستخدام الخدمات.
  - الكشف عن مُعرّف المستخدم أو رقم التعريف الشخصي لأي طرف ثالث، أو استخدام جهاز ترميز الحماية من قبل طرف ثالث غير مصرح له.
  - أي وصول أو استخدام غير مصرح به للخدمات مهما كان.
  - استلام أو استرداد أي بيانات أو معلومات عند استخدام الخدمات تكون غير مخصصة لصاحب الحساب أو المستخدم. ويقوم صاحب الحساب بحذف البيانات أو المعلومات المذكورة و/أو يعمل على حذفها و/أو إتلافها.
- (7) عدم استخدام الخدمات لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.
- (8) عدم السماح لأي شخص غير المستخدمين بحيازة جهاز ترميز الحماية.
- (9) عدم محاولة نقل أي مادة من أي نوع إلى مواقع الإنترنت التي تحتوي على فيروسات وبرمجيات ضارة تسبب تلفاً للحاسوب، وعدم محاولة تغيير محتوى موقع الإنترنت بطريقة أخرى.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

- 10) الدفع فوراً للبنك مقابل أي معدات للخدمات، وذلك في غضون ثلاثة (3) أيام عمل من استلام طلب تسديد خطي من البنك، أو وفقاً لتوجيهات البنك من وقت لآخر. ويخول صاحب الحساب البنك بخصم أي رسوم تتعلق بتوفير معدات الخدمات من أي من حساباته لدى البنك.
- 11) عدم استخدام الخدمات في أي معاملات مع أطراف ثالثة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد يسبب ذلك خرقاً للوائح التنظيمية.
- ب- يدرك صاحب الحساب ويوافق على أن البنك أو الشركات التابعة له أو موظفيه غير مسؤولين عن أي خسارة يتكبدها هو أو المستخدم (المستخدمون) فيما يتعلق بالخدمات أو المنصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- 1) أي خلل أو أخطاء أو إهمال أو تأخير أو تعطل أو انقطاع أو تشغيل غير صحيح أو عدم دقة في عمليات الخدمات؛
  - 2) عدم توفر الإنترنت أو المنصة؛
  - 3) أي خسارة أو ضرر أو تلف تتعرض لها أجهزة صاحب الحساب، أو المستخدم، أو برمجياتهم أو أي نظام معالجة بيانات آخر خاص بهم نتيجة استخدام الخدمات.
  - 4) استخدام البريد الإلكتروني أو أي وسيلة اتصال أخرى غير آمنة لإرسال التعليمات إلى البنك.
  - 5) أي إخلال بالمحافظة على السرية ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام الخدمات أو المنصة.
  - 6) أي انقطاع أو تأخير حاصل نتيجة تحديث أو استبدال يتم إجراؤه في المنصة؛
  - 7) أي معلومات غير دقيقة أو مضللة يقدمها المستخدم أو المفوضين بالتوقيع أو صاحب الحساب.
  - 8) أي مسألة تنشأ لأسباب خارجة عن سيطرة البنك.
  - 9) أي خسارة أو ضرر أو تلف تتعرض له أجهزة صاحب الحساب أو برمجياته أو أي نظام آخر لمعالجة بياناته نتيجة استخدام معدات الخدمات.
- ج- يوافق صاحب الحساب على أن يكون الحاسوب الشخصي الذي يستخدمه المستخدم (المستخدمون) للاتصال بالخدمات على الدوام متضمناً:
- 1) برنامج لمكافحة الفيروسات وجدار ناري يكونان مُحدثين وأصليين وفعالين.
  - 2) نظام تشغيل أصلي يعمل بأحدث تصحيحات الأمان؛ و
  - 3) أحدث إصدار من متصفح ويب أصلي مع حديثه دوماً.

**8. مسؤولية المعاملات غير المصرح بها**

- 1.8** مع مراعاة بنود الفقرة ٣,٤ (المفوضون بالتوقيع) أعلاه، يتحمل صاحب الحساب مسؤولية أي خسارة تنشأ عن أي معاملة غير مصرح بها على الحساب، في حال حدثت الخسارة قبل إخطار البنك بإساءة استخدام معرف المستخدم ورقم التعريف الشخصي و/أو جهاز ترميز الحماية أو فقدانها أو سرقتها أو الكشف عنها لشخص آخر، وإذا ساهم المستخدم (المستخدمون) في الخسارة بسبب:

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

- أ- عدم اهتمامهم بمعرف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي و/أو جهاز ترميز الحماية الخاص بهم والمحافظة عليها، أو كان إخلالهم بالمحافظة على سريتها السبب الرئيسي في الخسارة.
- ب- عدم إخطار البنك في الوقت المناسب بإساءة استخدام أو فقدان أو سرقة معرف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي و/أو جهاز ترميز الحماية أو الكشف عنها لشخص آخر.

## 9. إخلاء المسؤولية والتعويض

## 1,9 إخلاء المسؤولية

- أ- لا يقرّ البنك أو يضمن أن الخدمات وموقع الإنترنت (أ) سيكونان متاحين ويلبيان متطلبات صاحب الحساب، أو عدم انقطاع الوصول إليهما، أو (ب) عدم حصول تأخير أو إخلال أو أخطاء أو إهمال أو خسارة في نقل المعلومات، أو (ج) عدم نقل أي فيروسات أو مكونات ضارة أخرى، أو (د) عدم حدوث أي ضرر لنظام الحاسوب. ونظراً لطبيعة الإنترنت المفتوحة، لا يمكن للبنك أن يكفل أو يضمن الحماية الكاملة للمعاملات التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت من القرصنة، والوصول غير المصرح به، وهجمات الفيروسات، والمحاولات المتعمدة الأخرى من قبل أطراف ثالثة لخرق أحدث مزايا الأمان التي تم تطبيقها. ومع ذلك، سيتخذ البنك جميع الخطوات الممكنة عملياً، للتأكد من سلامة المعاملات التي يتم تنفيذها عبر الإنترنت (بما في ذلك، تثبيت مزايا الأمان المصممة للحفاظ على خصوصية وسرية جميع الاتصالات أثناء تنفيذ المعاملات).
- ب- يقرّ صاحب الحساب والمستخدم (المستخدمون) أن البنك يستخدم مستوىً عالياً من التشفير من أجل حماية المعاملات عبر الإنترنت والحسابات من الوصول غير المصرح به، والذي قد يكون غير قانوني في مناطق اختصاص قضائي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتحمل صاحب الحساب والمستخدم (المستخدمون) مسؤولية ضمان السماح للمستخدم (المستخدمين) باستخدام الخدمات بموجب القوانين المحلية لمنطقة الاختصاص القضائي التي تُستخدم فيها الخدمات. ولن يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة يتكبدها صاحب الحساب أو المستخدم نتيجة عدم قدرته على استخدام الخدمات في مناطق الاختصاص القضائي المذكورة.
- ج- لا يقدم البنك أي إقرارات أو ضمانات فيما يتعلق بدقة أو عمل أو أداء أي برمجيات من طرف ثالث يمكن استخدامها فيما يتعلق بالخدمات أو موقع الإنترنت.
- د- يتحمل صاحب الحساب والمستخدم وحدهما مسؤولية استخدام الخدمات وموقع الإنترنت. ويتم توفير المعلومات والمواد على أساس «كما هي» و «حسب توفرها»، ولا يضمن البنك دقة أو كفاية أو احتمال المعلومات والمواد المذكورة، ويتنصل صراحةً من تحمل مسؤولية وجود أخطاء أو نقص في هذه المعلومات والمواد. ولا يتم تقديم أي ضمان من أي نوع، سواءً ضمناً أو صراحةً أو قانونياً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ضمانات عدم انتهاك حقوق الطرف الثالث، والملكية، والملاءمة لغرض معين، وخلو الحاسوب من الفيروسات بالتزامن مع فترة احتوائه للمعلومات والمواد المذكورة.
- هـ- ما لم يتم تحديد خلاف ذلك أو الاتفاق مع صاحب الحساب على عكسه، يتم إعداد المعلومات الواردة في الخدمات وعلى موقع الإنترنت وفقاً للوائح وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، ولأجل موردي المنتجات أو الخدمات داخل الدولة.
- و- يتعين على صاحب الحساب التحقق بعناية من سجلات وكشوف الحساب عند استلامها. وفي حال اعتقد صاحب الحساب أن هناك خطأ في أي معاملة تتم باستخدام الخدمة، يتوجب عليه إخطار البنك بذلك على الفور. وسيتم اعتبار سجلات البنك، ما لم يثبت وجود أخطاء فيها، كدليل قاطع على تعاملات صاحب الحساب مع البنك فيما يتعلق بالخدمات.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

ز- مع مراعاة الفقرة 9 (مسؤولية المعاملات غير المصرح بها) أعلاه، وإلى الحد الذي يسمح به القانون، لن يتحمل البنك المسؤولية أمام صاحب الحساب أو أي شخص آخر عن أي خسارة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية أو خاصة أو عرضية، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي خسارة في أرباح أو إيرادات الأعمال أو الشهرة أو المدخرات المتوقعة أو فقدان البيانات، والنتيجة عن:

- (1) تصرف البنك أو إخلاله في التصرف وفق التعليمات التي يتلقاها من المستخدم (المستخدمون).
- (2) أي خطأ وارد في إدخال المعلومات ونقلها إلى الأنظمة الداخلية للبنك.
- (3) الوصول إلى الخدمات أو استخدامها من خلال إجراءات الوصول، ولكن بطريقة أو لغرض غير مصرح به من قبل المستخدم (المستخدمين)؛
- (4) وجود خلل في أنظمة الاتصالات وشبكات الاتصال، أو وجود أي أعطال ميكانيكية، أو انقطاع التيار الكهربائي، أو وجود خلل، أو عطل في المعدات أو عدم كفايتها
- (5) حدث أو سبب خارج عن السيطرة المعقولة للبنك، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، القضاء والقدر، أو التقصير أو التباين في إمداد الطاقة، أو توفير الآلات، أو الأنظمة، أو وجود خلل بأنظمة المعالجة، أو الاضطرابات، أو أعمال الشغب، أو الحرب، أو الإغلاقات، أو الاضطرابات الصناعية، أو الإجراءات الحكومية المفروضة بعد تاريخ توقيع نموذج إعداد العميل أو وجود أعطال بخطوط الاتصال.
- (6) أي عملية احتيالية أو إهمال من قبل موظفي صاحب الحساب أو وكلائه أو أي طرف ثالث سواء كان مستخدماً (مستخدمين) أم لا.
- (7) أي تأخير في نقل البيانات بين المستخدم (المستخدمين) وأي متلقي للمعلومات، سواء كان ذلك نتيجة حدوث عطل أو وجود فيروسات أو عيب في معدات المستخدمين أو البرمجيات المثبتة على أجهزتهم أو أنظمة البنك.
- (8) أي عواقب تنتج عن أي فيروس أو مزايا مدمرة أخرى قد تؤثر سلباً على أجهزة المستخدم أو برمجياته أو معداته.
- (9) فشل المعاملة.
- (10) أي سبب آخر، إلا إذا كان ذلك بسبب الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد من جانب البنك أو الإخلال بشرط أو ضمان محدد بموجب قانون عقود توريد السلع والخدمات، والذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله أو تقييده، وتقتصر مسؤولية البنك عن انتهاك أي من هذه الحقوق غير القابلة للإلغاء، بناءً على خيار البنك، على توريد الخدمات من جديد، أو دفع تكلفة تقديم الخدمات مجدداً.
- (11) الوصول إلى أو استخدام أي من معدات الخدمات من خلال إجراءات الوصول، ولكن بطريقة أو لغرض غير مصرح به من قبل البنك أو المستخدم.

ح. لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة، من أي نوع أو كيفما نجمت، سواء عن أي انقطاع في الخدمات أو أي مشكلة تقنية تعيق الوصول إلى المعلومات، أو تؤدي إلى تأخير أو حدوث أي فشل أو خطأ أو حذف أو فقدان لأي معلومات مرسلة.

ط) يقوم البنك بتنفيذ معاملات صرف العملات الأجنبية في تاريخ قبول الطلب، وذلك باستخدام بوابة البنك التي تعرض سعر الصرف الرسمي. وتخضع الأسعار المتفق عليها مسبقاً لممارسات السوق المعيارية الخاصة بمعاملات صرف العملات الأجنبية.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

ي) لا يتحمل البنك مسؤولية أي خسارة، أياً كانت أو كيفما نجمت، سواء عن أي عيب أو كفاءة أو خلل أو عطل في معدات الخدمات، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، شبكات الاتصال، الأعطال الميكانيكية، انقطاع التيار الكهربائي، الأعطال التقنية، والتي قد تؤدي إلى تعطيل استخدام الخدمات.

ك) تتطلب بعض الخدمات أن يتلقى البنك المعلومات المتعلقة بالحسابات والمعاملات والإبلاغ عنها. ولا يُعتبر البنك مسؤولاً عن تحديد دقة وتوقيت أو اكتمال أي معلومات يقدمها صاحب الحساب أو وكلائه أو أي طرف ثالث إلى البنك. ولن يكون البنك ملزماً بتفسير محتوى أي بيانات يتم إرسالها إليه، إلاً وفق ما تنص عليه الشروط. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً، لن يُطلب من البنك (عن طريق أي إجراء أممي أو غير ذلك) اكتشاف الأخطاء في نقل أو محتوى أي معلومات يتلقاها من صاحب الحساب أو أي طرف ثالث.

## 2,9 التعويض

مع عدم الإخلال بأي حق أو تعويض آخر متاح للبنك (سواء بموجب أي من بنود هذه الشروط أو غير ذلك)، يوافق صاحب الحساب بموجب هذا على تعويض البنك وحمايته من جميع الخسائر التي يتكبدها أو يتعرض لها نتيجة أي مما يلي:

أ- إخلال صاحب الحساب أو المفوض بالتوقيع و/أو المستخدم (المستخدمين) في الالتزام بهذه الشروط أو الإرشادات الأمنية الواردة هنا.

ب- أي فعل، أو تقصير، أو إهمال أو احتيال من جانب المستخدم (المستخدمين) في تشغيل واستخدام أي خدمات.

ج- اعتماد البنك أو تصرفه وفق أو تنفيذه لأي تعليمات صادرة بموجب هذه الشروط.

د- أي فعل أو إهمال أو شيء قام به البنك أو تسبب في القيام به فيما يتعلق بهذه الشروط أو أي حساب بدون تقصير مُتعمد من قبله، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قيام أي مسؤول أو موظف لدى البنك بالكشف لأي شخص عن أي معلومات تتعلق بأي حساب أو تعليمات، سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد.

هـ- أي فيروس، أو تقصير، أو عيب أو خلل و/أو أي انهيار أو انقطاع أو فشل في أي برمجيات، أو أي اتصالات، أو حاسوب، أو معدات أو أنظمة إلكترونية أخرى مملوكة أو مُشغلة أو محتفظ بها من قبل البنك أو من ينوب عنه نتيجة أو بسبب صاحب الحساب أو أي من المستخدمين الذين يصلون إلى الخدمات و/أو يستخدمونها.

و- أي عطل أو عيب أو خلل، أياً كان نوعه أو مهما كان سببه، في معدات الخدمات أو في الوصول إلى الخدمات أو استخدامها؛ أو

ز- الإخلال بتقديم الخدمات نتيجة التزام البنك باللوائح التنظيمية.

## 10. الإفصاح عن المعلومات

1,10 يتحول صاحب الحساب، والمفوضون بالتوقيع والمستخدم (المستخدمون) البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصاحب الحساب، والحسابات، والمفوضين بالتوقيع والمستخدمين لمن يهمهم الأمر في البنك، أو البنوك الأخرى، أو المؤسسات المالية، أو مكاتب الائتمان، أو السلطات القانونية (سواء كانت محلية أم دولية) والأطراف الثالثة في مختلف البلدان والأقاليم من أجل تقديم الخدمات، أو حيثما يعتقد البنك بصورة معقولة أن

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

إجراء الإفصاح ضروري أو مفضل لتنفيذ تعليماتهم، أو عندما يكون الإفصاح إلزامياً بموجب القانون. علاوةً على ذلك، يُسمح للبنك أو أي طرف ثالث تُقدم له هذه المعلومات بالإفصاح عن أي معلومات من هذا القبيل إذا كان البنك ملزماً قانونياً بذلك.

2.10 يوافق المفوضون بالتوقيع أو المستخدمون على تسجيل محادثاتهم الهاتفية مع ممثلي البنك لأغراض حفظ السجلات وتقديمها كدليل على وجود تعليمات أو معاملات مع البنك في أي إجراءات قانونية.

**11. الرسوم والنفقات**

1,11 يوافق صاحب الحساب على دفع الرسوم والنفقات (إن وجدت) لقاء الخدمات وفقاً لجدول الرسوم والنفقات الخاص بالبنك وكما هو مبين في فروع البنك (في أثناء إجراء المعاملة ذات الصلة) أو وفقاً لما قد يُنصح به من وقت لآخر. ويجوز للبنك أن يغير الرسوم والنفقات المعمول بها، وعدد مرات وتواريخ دفعها، أو أن يفرض رسوماً أو نفقات جديدة، أو أن يعدل أي حدود للمعاملات الدورية وإشعار صاحب الحساب بذلك قبل ثلاثين (٣٠) يوماً وبالطريقة التي يختارها البنك.

2,11 يجوز لصاحب الحساب، إذا كانت الرسوم والنفقات المعدلة غير مقبولة بالنسبة له، إلغاء الخدمات بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة 14 (إنهاء الخدمات) بعد تسوية جميع المبالغ المستحقة.

3,11 يخول صاحب الحساب البنك بالخصم من حساباته أي رسوم وبنفقات معلقة مستحقة فيما يتعلق بالخدمات.

**12. الملكية الفكرية**

1,12 حقوق الطبع والنشر لجميع المعلومات والمواد الأخرى الواردة في الخدمات وعلى موقع الإنترنت مملوكة أو مرخصة للبنك، وجميع الحقوق محفوظة له. ولا يجوز لصاحب الحساب أن ينسخ أو يوزع أو يعرض أو ينقل أو يستغل بطريقة ما الخدمة أو موقع الإنترنت أو أي جزء منهما دون إذن خطي من البنك. علاوةً على ذلك، يجب على صاحب الحساب عدم ربط أي موقع ويب آخر بموقع الإنترنت دون إذن خطي مسبق من البنك. ومع ذلك، يجوز لصاحب الحساب نسخ أو تنزيل أو تخزين مقتطفات من موقع الإنترنت والخدمات بشكل مؤقت ولغرض معلوماته الشخصية فقط، أو عندما يستخدم صاحب الحساب الخدمات.

2,12 أي علامات تجارية، بما في ذلك الشعارات البصرية، والأسماء التجارية، وأسماء الخدمات، وأنظمة الألوان، والشعارات والعبارات الترويجية المرتبطة بالخدمات وموقع الإنترنت، هي مملوكة للبنك أو مرخصة له. ولا ينبغي تفسير أي شيء يرد في موقع الإنترنت هذا على أنه يمنح أي ترخيص أو حق في استخدام أي من هذه العلامات التجارية دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

**13. تغيير الشروط**

يجوز للبنك، من وقت لآخر، ووفقاً لتقديره الخاص والمطلق، ومع تقديم إشعار مسبق بأي وسيلة يراها مناسبة، أن يغير أو يعدل أو يكمل أيًا من هذه الشروط أو أي معلومات أخرى يصدرها بخصوص الخدمات في أي وقت. ويتم تطبيق هذه التغييرات في التاريخ المحدد في الإشعار المرسل إلى صاحب الحساب أو عند عرضه على موقع البنك على الإنترنت حسبما تكون الحالة، وإذا استمر المستخدمون في استخدام الخدمات بعد هذا التاريخ، فستكون هذه التغييرات ملزمة لصاحب الحساب.

**14. إنهاء الخدمات**

يقر صاحب الحساب ويوافق على أنه يجوز للبنك ووفقاً لتقديره الخاص تقييد أو إنهاء الخدمة في أي وقت عن طريق إرسال إشعار خطي إلى صاحب الحساب.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

1,14 يجوز لصاحب الحساب إنهاء استخدام الخدمات في أي وقت عن طريق إرسال إشعار خطي إلى البنك قبل واحد وعشرين (21) يوماً على الأقل؛ ويجوز للبنك أن ينهي الخدمات في أي وقت ومن دون سبب بإرسال إشعار خطي قبل ما لا يقل عن خمسة (5) أيام إلى صاحب الحساب.

2,14 في حال إنهاء الخدمات، لا يقوم البنك بإجراء دفعات الفواتير وتحويلات الأموال وغيرها من الخدمات التي صدرت بشأنها تعليمات أو التي من المقرر إجراؤها بعد تاريخ الإنهاء.

3,14 علاوة على ذلك، يجوز للبنك، ووفقاً لتقديره الخاص، أن يقوم بموجب إشعار خطي إلى صاحب الحساب بإنهاء الخدمات أو تقييدها بشكل فوري إذا:

أ. تدخل المفوضون بالتوقيع والمستخدمون بأي شكل من الأشكال في أنظمة البنك أو الخدمات التي يقدمها إلى صاحب الحساب أو عملاء البنك الآخرين.

ب. إخلال صاحب الحساب أو المفوضون بالتوقيع أو المستخدمون بأي من هذه الشروط وتخلّفهم في تصحيح هذا الإخلال في غضون ثلاثة (3) أيام عمل بعد تلقي إشعار من البنك للمطالبة بالتصحيح.

ت. إفصاح المستخدمين عن معرف المستخدم و/أو رقم التعريف الشخصي و/أو السماح لطرف ثالث غير مفوض باستخدام جهاز ترميز الحماية أو الوصول إلى الخدمات.

ث. إعلان إفلاس صاحب الحساب، أو تعيين حارس قضائي على أي من ممتلكاته أو القيام بأي تسوية أو ترتيب مع دائنيه أو التنازل لهم.

ج. يقرر البنك إغلاق الحساب (الحسابات) أو إنهاء العلاقة التي تربطه بصاحب الحساب وفقاً لتقديره الخاص.

4,14 عند إنهاء الخدمات:

أ. يجوز للبنك أن ينهي/يوقف على الفور وصول المستخدمين إلى الأنظمة وموقع الإنترنت والخدمات.

ب. يجب أن يعيد المستخدمون على الفور أجهزة ترميز الحماية التي تم تسليمها لهم.

**15. القانون الناظم والاختصاص القضائي**

تخضع الخدمات المقدمة إلى صاحب الحساب من قبل البنك ونموذج إعداد العميل (الذي تشكل هذه الشروط جزءاً منه) والمعاملات التي تتم بموجبه لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة. ويخضع صاحب الحساب للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دولة الإمارات، شريطة ألا تمس هذه الفقرة بحق البنك في رفع دعوى ضد صاحب الحساب في أي محكمة مختصة أخرى لغرض إنفاذ أو تنفيذ هذه الشروط أو أي حكم أو تسوية أخرى. ويتنازل صاحب الحساب بموجب هذا بشكل نهائي (بالقدر الذي يسمح به القانون المعمول به) عن أي اعتراض قد يكون لديه، الآن أو فيما بعد، بخصوص تحديد مكان أي دعوى أو إجراء يُرفع إلى المحكمة المشار إليها أعلاه، وأي اعتراض على أساس أن أي دعوى أو إجراء من هذا القبيل في هذه المحكمة قد قُدم إلى محكمة غير ملائمة.

**16. الإقرار والضمآن**

يقرّ صاحب الحساب ويتعهد بما يلي:

1,16 أن يمتلك الأهلية القانونية بموجب هذه الشروط للدخول فيها وممارسة حقوقها وأداء التزاماتها.

2,16 ستكون هذه الشروط ملزمة وسارية على نفسها وعلى المفوض بالتوقيع والمستخدم، ولن تنتهك شروط أي اتفاق آخر يكون الأخير طرفاً فيه.

## الخدمات المصرفية الإلكترونية للمؤسسات

- 3,16 قد قرأ وفهم هذه الشروط وأدرك تماماً حقوقها والتزاماتها ومسؤولياتها كما هو موضح هنا.
- 4,16 يكون مسؤولاً عن الالتزام بجميع التعليمات التي يصدرها المفوض بالتوقيع والمستخدم.
- 5,16 ليس لديه علم بأي مسألة أو سبب قد يمنعه أو يقيد به بأي شكل من الأشكال من الدخول في التزامات هذه الشروط أو الوفاء بها بموجب هذه الشروط.
- 6,16 تعتبر التزاماته بموجب هذه الشروط التزامات قانونية وشرعية وملزمة وسارية وفقاً لشروط كل منها.
- 7,16 لا توجد ضده حالياً أي دعوى قضائية أو إدارية معلقة أو إجراء قانوني معلق من أي محكمة أو سلطة حكومية، أو أنه، على حد علمه، مهدد هو أي من أصوله بشيء من هذا القبيل، ولا يوجد تقصير من قبله بموجب أي أمر أو إنذار قضائي أو مرسوم أو أي لائحة تنظيمية أخرى صادرة عن أي محكمة أو سلطة حكومية أخرى.
- 8,16 في حال عدم وجود أي خطأ واضح، فإن سجلات البنك هي الدليل الوحيد على قائمة المفوضين بالتوقيع والمستخدمين الذين يتصرفون نيابة عن صاحب الحساب.
- 9,16 جميع المعلومات المقدمة من قبل المفوضين بالتوقيع إلى البنك بخصوص نموذج إعداد العميل صحيحة وكاملة ودقيقة من جميع النواحي الجوهرية، وهم ليسوا على علم بأي حقائق أو ظروف لم يتم الكشف عنها للبنك، والتي إذا تم الكشف عنها، قد تؤثر على قرار البنك بتقديم الخدمات إلى صاحب الحساب.
- إشهاداً على ذلك**، يوافق صاحب الحساب بموجب هذا على جميع الشروط والأحكام أعلاه.

لصالح والنيابة عن صاحب الحساب:

المفوض بالتوقيع \_\_\_\_\_ المفوض بالتوقيع \_\_\_\_\_

الاسم: \_\_\_\_\_ الاسم: \_\_\_\_\_

يرجى وضع ختم الشركة

المطاطي هنا

التعيين: \_\_\_\_\_ التعيين: \_\_\_\_\_

التاريخ: \_\_\_\_\_ التاريخ: \_\_\_\_\_